

مقدمة في إشكاليات التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي

هئية التحرير

إن الكتابة التاريخية التي تخلو من معالجة التاريخ الاقتصادي تفتقد إلى الشمولية، وتلك التي تخلو من الإشكاليات تفتقد إلى الجدية. فالشمولية تقتضي معالجة مختلف أوجه النشاط البشري، السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، إلخ... والجدية تعني المرور في تجربة المعاناة الناتجة عن طرح إشكاليات وأسئلة صعبة ومحاولة تجاوزها في إيجاد الأجوبة الصحيحة عليها. وإذا كانت المعالجة الشمولية التي تطرح إشكاليات أساسية شرطاً ضرورياً، وإن كان غير كافٍ، للوصول إلى استنتاجات صحيحة، فإنها أيضاً ضرورية لإنتاج وعي تاريخي يبلور هوية المجتمع ويحدد ماهيته.

يضاف إلى ذلك، أن مستوى البحوث التاريخية حول مجتمعنا العربي لم يصل بعد إلى درجة تجعل الاتفاق ممكناً حول الأمور التي تعتبر بديهية في المجتمعات الأخرى. والخلافات القائمة بين الباحثين تعود ليس فقط إلى نقص المعطيات (والكاتب هنا يشك أن هناك نقصاً في المعطيات) بل تعود بالدرجة الأولى إلى النقص في مستوى التنظير والتفلسف. وهذا ليس أمراً غريباً في مجتمع يحتقر النظرية والفلسفة. ومصادرنا التاريخية القديمة، من كتب مرجعية ووثائق وآثار مادية، هي أغنى بكثير من النتائج النظرية التي وصل إليها الباحثون، خاصة العرب منهم. فالباحثون العرب، حتى الذين

ينكرون الثقافة الغربية، يكررون ما جاء به المستشرقون، والمستشرقون يكرر بعضهم بعضاً لأن معظمهم يفتقر إلى معرفة اللغة العربية ويعيش بعيداً عن المصادر والآثار المادية. لكن الملامة لا تقع على المستشرقين. فهؤلاء يقومون بدورهم. بل تقع بالدرجة الأولى على الباحثين العرب الذين يؤدي إهمالهم للبحث الجدي في المعطيات والمراجع الأساسية وضعفهم في مجال التنظير والفلسفة إلى بقاء النموذج الاستشراقي مثلاً أعلى لهم.

إن طرح الإشكاليات والأسئلة الصعبة هو المقدمة الضرورية لصياغة النظرية، أو النظريات، الشمولية حول تاريخنا. وربما كان النقص في هذا المجال أحد أهم مظاهر القصور في وعينا التاريخي. وسأعرض فيما يلي بعض هذه الإشكاليات الاقتصادية عليها تكون مواضيع بحوث جديدة في المستقبل.

I

علاقة الاقتصاد بالسياسة

يكرر الكاتبون اليساريون أن هناك علاقةً جدليةً بين الاقتصاد والسياسة، وأن هذه العلاقة هي في الغالب لصالح الاقتصاد، على أساس أن تطوره هو الذي يقرر التطور السياسي. وبعض هؤلاء يستخدم مقولة أن البنية التحتية لكل مجتمع هي التي تقرر البنية الفوقية. والبنية التحتية تشمل الاقتصاد، بينما تشمل البنية الفوقية السياسة.

الرأي ذاته يتكرر عند بعض الحركات القومية العربية التي تعتبر أن التكامل الاقتصادي يقود إلى الوحدة العربية وليس العكس.

لا شك أن هناك علاقة جدلية بين الاقتصاد والسياسة، فهناك علاقة جدلية بين أي شيء وكل شيء آخر. المهم هو تحديد الأشكال العيانية للعلاقة الجدلية وفهم سيرورتها التاريخية.

إن أهمية الدولة بالنسبة للاقتصاد في مختلف مناطق الوطن العربي كضمان لاستقراره واستمراره أمر تؤكدته التطورات التاريخية منذ أقدم العصور. تقوم المجتمعات قبل الرأسمالية عموماً على الزراعة، إذا استثنينا الجماعات البدوية والرعوية عموماً، وهذا أمر بديهي. وإنتاج الفائض الزراعي هو الشرط الضروري لقيام الدول ونشوء الحضارة. وما أعطى هذا الأمر خصوصية في تاريخ المجتمع العربي هو أن هذا المجتمع كان خلال مختلف عصور التاريخ وسيطاً للتجارة الدولية بين شرقي الكرة الأرضية والغرب. وكانت الأرباح التجارية عبارة عن فوائض اقتصادية (إنتاجية) تنقل من مجتمع إلى آخر، ويمكن اعتبارها ثمناً لأهمية الموقع الجغرافي لبلادنا. المهم أنه متى اجتمعت الظروف التاريخية المؤدية إلى تراكم فوائض تجارية ناتجة عن ازدهار التجارة الدولية إلى فوائض إنتاجية زراعية تكون النتيجة حصول ازدهار حضاري ونشوء دول ذات أجهزة بيروقراطية وعسكرية قوية.

تشكل الأرض الزراعية في مشرق الوطن العربي ومغربه من شريط ساحلي تسوده الزراعة البعلية ومن مناطق مروية في أحواض الأنهار والواحات. وتقع داخل ذلك الشريط الساحلي وبين أحواض الأنهار صحارى واسعة يسكنها البدو الذين يشكلون خطراً دائماً على الزراعة وعلى حياة الحضر بشكل عام. وكلما كانت هناك دولة مركزية قوية كلما كان ممكناً ردع خطر البداوة ودفع الخطر الذي يفصل بين الزراعة والبداوة إلى الداخل. فهذا الخط تقررته عوامل سياسية اجتماعية وليس عوامل جغرافية بحتة.

وإذا أضفنا إلى ذلك أهمية الدولة لإنشاء مشاريع الري في مناطق الزراعة المروية حيث تعجز الموارد الفردية عن القيام بها، أدركنا أهمية الدولة السياسية في كل ازدهار اقتصادي.

أما التجارة طويلة المدى فهي تركز إلى خطوط طويلة المدى لا يمكن

حمايتها إلا بواسطة دولة مركزية قوية. يضاف إلى ذلك أن وجود الدولة المركزية يضعف إمكانية وجود السوق الواسعة التي تسهل أمر التجارة.

لقد جاء الإسلام في وقت أصبحت فيه مكة مركزاً للتجارة الدولية بعد أن أدت الصراعات العنيفة خلال القرنين السادس والسابع بين الفرس والروم إلى ضرب خطوط التجارة عبر الخليج العربي وعبر البحر الأحمر، وإلى إضعاف الدولتين الفارسية والبيزنطية.

وأدى قيام الدولة العربية الإسلامية إلى قيام سوق واسعة مترامية الأطراف امتدت من أواسط آسية إلى الأندلس. وكانت هذه السوق حافزاً ليس فقط لتنشيط التجارة الدولية طويلة المدى، بل إلى تنشيط الإنتاج داخل هذه السوق أيضاً للاستهلاك الداخلي والتصدير. فقد جعلت هذه السوق نقل صناعات من الخارج إلى داخل العالم الإسلامي ممكناً، وتطويرها مثل صناعة الورق والسكر والفولاذ وغيرها. كذلك حدثت ثورة زراعية نتيجة تطوير أنظمة الري وتمديد فترة الزراعة إلى الصيف الحار مما جعل ممكناً استجلاب نباتات مدارية تحتاج إلى الرطوبة والحرارة، في وقت واحد حين الزراعة، وزراعتها في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي. ومن الأمثلة على هذه النباتات السرغم والرز الآسيوي وبعض أنواع القمح وقصب السكر وبعض أنواع الحمضيات والموز وجوز الهند والبطيخ والسبانخ والأرضي شوكي والبادنجان والمانجا.

وأدى تنشيط التجارة الخارجية والإنتاج الزراعي والصناعي المحليين إلى ازدهار اقتصادي هائل. ذلك كان نتيجة الحصيلة النهائية لقيام دولة عربية إسلامية موحدة. وقد كانت الحركية الهائلة في انتقال الأشخاص والسلع والأفكار ضمن هذه السوق باعثاً لنشوء ثقافة واحدة، وإلى حدوث درجة

عالية من الإنتاج بين شعوب العالم الإسلامي كما أدى إلى انضمام أعداد كبيرة منها إلى الانتماء العربي .

وحتى عندما تفككت الدولة الإسلامية إلى عدة دول مركزية بقيت وحدة ثقافتها عاملاً كبيراً في استمرار الازدهار الاقتصادي .

ومع تفكك الدولة العربية الإسلامية تزايدت منذ القرن الحادي عشر، الهجمات الخارجية على دار الإسلام من الجهات الأربع . وفي كل مرة كانت تنشأ دول إسلامية جديدة في محاولات لتوحيد عالم الإسلام لمواجهة تلك الأخطار والهجمات الخارجية . وكان التاريخ العربي الإسلامي سيرورة مد وجزر بين محاولات الوحدة والانقسام . وكان التطلع للوحدة هو الهدف الدائم لكل دولة جديدة تنشأ . وإذا كانت الوحدة السياسية لم تحصل دائماً إلا أنها بقيت المثل الأعلى للغالبية العظمى من المسلمين . التطلع نحو الوحدة كان وما زال هو الزاوية الأساسية في الأيديولوجيا السنية التي أعطته الأولوية على كل ما عداه ودعت إلى طاعة الحاكم حتى ولو كان ظالماً وصل للسلطة بطريق غير شرعي إدراكاً منها أن الوحدة ووجود الدولة المركزية القوية هما الناظم لوجود المجتمع المدني وهما الضامن لديمومته الاقتصادية .

أدى التهديد الخارجي المستمر لدار الإسلام إذن إلى تعميق الحاجة للدولة المركزية وإلى عسكرة المجتمع وهيمنة الدولة التي وصلت هيمنتها إلى درجة أنها صارت هي التي تملك كل شيء تقريباً من الأرض إلى المشاركة في التجارة الدولية . هكذا نشأ منذ القرن الثاني عشر الميلادي نظام الإقطاع العسكري واستمر حتى القرن التاسع عشر .

إن المقريري الذي عاش في القرن الخامس عشر الميلادي قد أدرك أن القحط والغلاء والمجاعة أمورٌ تحدث متى نقص نهر النيل لكنه اعتبر نقصان النيل شرطاً ضرورياً وغير كاف لذلك . فهو يقول في كتاب «إغاثة الأمة في

كشف الغمة» أن وجود حاكم قوي عاقل متبصر بالأمور يمكن أن يمنع نقصان الغلال والغلاء والمجاعة إذا عرف كيف يحتاط للأمر ويتلافاه. فقد أدرك المقرئ أهمية الدولة (أي السياسة) بالنسبة للاقتصاد في بلاد جافة معرضة بشكل مستمر لعوامل الطبيعة المتغيرة وغير المستقرة.

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في بلادنا الجافة التي تتغير فيها عوامل الطبيعة وكمية المياه بين عام وآخر هي غير العلاقة في بلاد مثل أوروبا الغربية حيث تهطل فيها الأمطار سنوياً وعلى مدار العام بشكل دائم دون تغير كبير. فالاستقرار الزراعي هناك يؤدي إلى نتائج اقتصادية عامة أكثر استقراراً وثباتاً، والتغيرات الاقتصادية تنتج عن تحولات تقنية على مدى فترات طويلة من الزمن.

أما في بلادنا فإن انعدام الاستقرار الاقتصادي يجعل المجتمع معرضاً باستمرار لهزات عنيفة. هذه الهزات لا يمكن تلافيها إلاً بواسطة دولة مركزية قوية. ولذلك اعتبر وجود الدولة المركزية أساساً لكل ما عداها. وهذه إشكالية كبرى في تاريخنا، وهي إذ تفتح باباً جديداً للبحث فإن عليها تترتب نتائج خطيرة بالنسبة لحاضرنا، وبخاصة أن الكثيرين يعتبرون الآن أن التكامل الاقتصادي العربي هو الذي يقود إلى الوحدة السياسية وليس العكس.

II

اهتمام العرب بالزراعة

ينقسم الباحثون في التاريخ العربي إلى فريقين. الفريق الأول يعتبر أن العرب لم يهتموا اهتماماً كافياً بالزراعة، أو أنهم أعطوها اعتباراً ثانوياً بعد التجارة التي جاءت في المرتبة الأولى من اهتمامهم والصناعة التي احتلت المرتبة الثانية. والفريق الثاني يعتبر أن العرب أعطوا الزراعة حيزاً أساسياً في

اهتمامهم وكان لهم في مجالها إنجازات ضخمة. وهذا النقاش هو على درجة كبيرة من الأهمية السياسية في زمننا الراهن حيث تركز الدعاية الصهيونية في إحدى دعاواها على مقولة أن اليهود هم الذين أحيوا الصحراء (!!) في فلسطين مما يعطيهم الحق في تملكها.

إن اهتمام العرب بالزراعة يبرز منذ بداية الإسلام حين رفض عمر ابن الخطاب تقسيم أرض السواد وأبقى الأرض بيد أهلها خوفاً من انهيار الإنتاج الزراعي خاصة أن العرب كانوا قلة وكان عليهم الاهتمام بأمور الحرب والفتوحات دون أن تلهيهم الأرض عن هذه المهام.

لكنه ما أن توقفت الفتوحات حتى تزايد تدريجياً اهتمام العرب بتملك الأرض وإصلاح أنظمة الري وزيادة إنتاجية الأرض. فهم طوروا تقنيات الري مما أتاح نقل زراعة نباتات مدارية إلى ديار الإسلام وأحدثوا ثورة زراعية كما ذكرنا في الفقرة السابقة.

ومن المعروف أن العرب مصرروا الأمصار أي سكنوا المدن منذ قدومهم إلى المناطق المغلوبة. وهذا الأمر ما كان ممكناً لولا ازدياد الإنتاجية الزراعية. فالمدن غير ممكنة الوجود إذا لم تكن هناك فوائض زراعية كافية في المناطق المحيطة بها لتغذية سكانها. وكلما كانت المدينة كبيرة كثيرة السكان كلما كانت الحاجة أكبر للفوائض الزراعية.

وقد كانت بعض المنتجات الزراعية مثل القمح والمنسوجات والزيوت النباتية والسكر وغيرها سلعاً للتصدير وللتجارة طويلة المدى. وذلك معناه أن الإنتاج الزراعي لم يكن فقط من أجل الاستهلاك المباشر أو المحلي، وأن إنتاج الفوائض الزراعية كان أمراً اعتيادياً لكي تكون المنتجات الزراعية موضوعاً للتجارة طويلة المدى. وإنتاج الفوائض الزراعية يتطلب بدوره اهتماماً كافياً بزيادة الانتاجية.

إن ازدهار المجتمع العربي الإسلامي وتوسع الحياة المدنية توسعاً كبيراً ما كان ممكناً لولا حدوث تطور مرموق في الزراعة وتقنياتها.

III

دور الرقيق

يعتبر بعض الباحثين أن العبيد لعبوا دوراً هاماً في المجتمع العربي الإسلامي منذ بداية تكونه وذلك كأداة إنتاج في الزراعة وغيرها من المجالات الاقتصادية بالإضافة إلى دورهم في الجندية وفي الخدمة المنزلية. ويصل بعض هؤلاء إلى القول إن العبيد لعبوا الدور الأساسي في الإنتاج وفي حماية المجتمع.

ويقول فريق آخر إن العبيد لم يلعبوا في القرون الأولى للإسلام سوى دور هامشي اقتصر على الخدمة المنزلية، ثم ابتداء استخدام العبيد في الجيش يزداد منذ القرن الثالث الهجري حتى بلغ الذروة في نظام المماليك وفي نظام الدفشيرما العثماني حيث صار العبيد - العسكر هم ركيزة الجيش النظامي، أما في الإنتاج فقد لعب العبيد دوراً ثانوياً ولم يكن لهم دوراً أساسياً سوى في جنوبي العراق.

الخلاف بين الفريقين ليس بعيداً عن الصراعات السياسية الراهنة. فالذين يعطون دوراً أساسياً للعبيد في الإنتاج في المجتمع العربي الإسلامي يستنتجون أن هذا المجتمع ارتكز على عمل العبيد، فهم يرمون من وراء ذلك إلى الإيحاء بأن هناك رابطاً بين العرب والعبيد خاصة السود منهم كي يستخدموا ذلك في التحريض السياسي ضد العرب والإسلام في افريقية السوداء تحريضاً يصب في صالح إسرائيل.

وهناك مجموعات بين الفريق الأول تحاول إرضاء الرغبة بحشر المجتمعات البشرية في إطار النظرية القائلة ان المجتمعات البشرية تمر في مراحل متشابهة هي المشاعية البدائية ثم الرق ثم الاقطاع الفيودالي ثم الرأسمالية، وإن كان عبورها في هذه المراحل يتم في أزمنة مختلفة.

يلاحظ المرء أن كاتباً يهودياً (برنارد لويس) كان موضوعاً في معالجاته السابقة للتاريخ العربي؛ أصدر كتاباً حول العنصرية عند العرب ضد السود بعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧. ومما يلفت الانتباه بدرجة أكبر هو صدور موجة من الكتابات حول دور العبيد في الفتوحات العربية عن يهود يدرسون في الجامعات الغربية (باترشيا كروني ودانيال بايبس). وهؤلاء يحاولون الإيحاء أن العبيد هم الذين لعبوا دوراً أساسياً في الفتوحات العربية الإسلامية.

لن أدخل هنا في نقاش مسألة حض الاسلام على إعتاق العبيد لإثبات النزعة الإنسانية في الإسلام. لكنني أريد الإشارة إلى أن الرق كان منتشرًا في دار الإسلام، واستمر في بعض الدول الإسلامية حتى القرن العشرين. لكن انتشاره كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى، وبين فترة زمنية وأخرى في نفس المنطقة. ونحن لا نعلم أن الرق استخدم استخداماً أساسياً وغالباً في الإنتاج سوى في الزراعة في جنوبي العراق في القرون الأولى للإسلام. والأرجح أن استخدام العبيد في جنوبي العراق كان ظاهرة معزولة في دار الإسلام على مر الأزمنة.

أما بالنسبة لاستخدام العبيد في الخدمة العسكرية، فمن الواجب أن لا نخلط بين الموالى والعبيد. فالموالى ليسوا رقيقاً بل هم مواطنون أحرار غير عرب تحولوا إلى الإسلام. وكانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لدمجهم في

المجتمع العربي الإسلامي هي إلحاقهم بالقبائل العربية. فهم كانوا يعاملون على أساس أنهم مواطنون أحرار وليسوا عبيداً. وقد أتاح لهم المجتمع فرصاً كبيرة لتسلم أعلى الدرجات القيادية في الجندية وفي الوظائف المدنية منذ البداية. أما العبيد الذين كانوا يشترون للخدمة العسكرية، فهؤلاء كانوا ممالك يتم تدريبهم العسكري والفكري ليصار إلى إعتاقهم حالما يدخلون الخدمة العسكرية. هؤلاء لم يكونوا عبيداً بالمعنى الذي استخدم في أيام الرومان أو في أميركا الشمالية، بل كانوا في الحقيقة سادة للمجتمع المطلوب منهم حمايته والدفاع عنه. فكلمة «مملوك» صارت تعني السيادة كما صارت كلمة «مولى» تعني السيادة بعد أن كانت تعني التبعية بمعنى الإلحاق بالقبيلة العربية في أيام الإسلام الباكرة. والممالك بدل أن يكونوا مملوكين لدى الآخرين صاروا هم المالكين الرئيسيين للأرض منذ القرن الثاني عشر الميلادي.

إن النظام الاجتماعي الذي أقامه الإسلام هو نظام مفتوح سمح بالانتقال الأفقي الجغرافي للأفراد والسلع والأفكار، كما سمح بالانتقال العمودي للأفراد وارتقاء السلم الاجتماعي حسب إنجازاتهم. وما أن استقر الإسلام حتى صار العامل الأساسي الذي يقرر مصير الفرد هو انتماء الفرد الأيديولوجي (للإسلام) وإنجازاته العملية أو الفكرية وليس مولده أو أصله الطبقي. بالعكس، لم يكن ممكناً في ذلك النظام المفتوح نشوء طبقات مغلقة.

أما استخدام العبيد في أمور الخدمة المنزلية فهذا أمر ما كان ممكناً أن يؤدي إلى جعلهم عاملاً أساسياً في الإنتاج. فهؤلاء كانوا يستخدمون فقط في منازل الأغنياء، وهؤلاء عددهم قليل بين السكان.

إن معالجة إشكالية دور العبيد في المجتمع الإسلامي تتطلب التمييز بين مختلف وجوه النشاط البشري واستخدام العبيد في كل منها، وتتبع هذا

الأمر عبد مختلف العصور، كما تتطلب معرفة دقيقة بالنواحي الاصطلاحية لإيضاح معنى الألفاظ في مختلف المراحل التاريخية.

IV

ملكية الأرض

الأرض هي أداة الانتاج الرئيسية في المجتمعات القديمة، فيه تستغرق الكثرة الغالبة من الأيدي العاملة وهي المصدر الأول للرزق. ونظام ملكية الأرض هو الذي يحدد الكيفية التي يتم بها انتاج الفائض الزراعي والتي يتم بها توزيع هذا الفائض بين الدولة (ضرائب أو ريع) وبين الطبقات العليا التي يمكن أن تملك الأرض مباشرة أو تسيطر عليها بالنيابة عن الدولة عندما تكون هذه هي المالكة.

وفي مجتمع تكون فيه السياسة، أي سلطة الدولة، هي الضامن لانتظام الحياة الاقتصادية والاجتماعية يكون طبيعياً أن تعود ملكية الأرض للدولة. وعندما رفض عمر بن الخطاب توزيع الأرض الزراعية في المناطق المغلوبة (السود، الشام، مصر) على المقاومة كان ذلك تعبيراً عن سلطة الدولة وسيادتها في وجه القوى الاجتماعية الأخرى وفي وجه الأفراد. لقد رأى عمر أن تكون الأرض فيئاً لعموم المسلمين وأن يوزع ريعها عليهم، لذا ترك الأرض بيد أصحابها الأصليين على أن تجبي الدولة ريعها (خراج الأرض والجزية) وتوزعه على المسلمين. وقد تم تنفيذ هذا الرأي رغم معارضة بعض الصحابة.

كان رأي عمر بمثابة جعل ملكية الأرض للدولة، نيابة عن عموم المسلمين، لكن ذلك لم يبلغ الاتجاه القائل بالملكية الخاصة الفردية

للأرض. فقد تملك الكثيرون من المسلمين الأرض، ملكية خاصة فردية، منذ الأيام الأولى للإسلام عن طريق الاقطاع (وكان معناه في البداية هبة الأرض لأفراد على أن يكون لهم حق الرقبة عليها) وعن طريق إحياء الموات، وعن طريق الشراء من غير المسلمين، وعن طريق الإلجاء والإيغار، وغير ذلك من الطرق.

لكن اتجاه ملكية الدولة للأرض عاد ليؤكد نفسه ويحسم الصراع لصالحه مع بروز الدولة الاقطاعية العسكرية. وإذا كان الاقطاع العسكري قد بدأ مع الدولة البوذية إلا أنه نما وسيطر على المجتمع العربي، والإسلامي عامة، مع ازدياد خطر الهجمات الخارجية على دار الإسلام وازدياد الحاجة، بالتالي، لقيام دول مركزية قوية وقادرة على مواجهة هذه التهديدات، من صليبية ومغولية وغيرها.

لقد جاءت هذه الهجمات الخارجية في الوقت كان المجتمع الإسلامي فيه يعاني انقسامات سياسية رغم استمرار وحدته الثقافية. وكانت الحاجة تقضي بنشوء دولة مركزية قوية ليس فقط لمواجهة التحديات الخارجية بل أيضاً لحسم الصراعات الداخلية الناشئة عن الاضطرابات السياسية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن التفاوت الهائل في الثروات وفي مستويات المعيشة. ولما صار مستحيلاً إعادة وحدة دار الإسلام تحت لواء دولة واحدة، لأسباب عديدة ليس هنا، مجال ذكرها فقد تمت التسوية مع الواقع والقبول بتعدد الدول المركزية في دار الإسلام.

المهم أن الحاجة إلى قيام الدولة المركزية القوية أدت إلى سيطرة الدولة الكلية على المجتمع، وإلى سيطرتها على ملكية الأرض من خلال ذلك. تختلف هذه الدولة عن الدولة العربية الإسلامية، دولة الخلفاء الراشدين ثم الأمويين ثم العباسيين في القرن الأول من حكمهم، في أن

الدولة العربية الإسلامية كانت تعتمد على شعب حمل لواء الدعوة ونشرها وفتح مناطق واسعة في سبيل الدعوة. لكنه ما أن انفصلت هذه الدولة عن شعبها، نتيجة الصراعات الدينية والاجتماعية والسياسية، حتى استبدلت بجنودها العرب آخرين هم من العبيد المستوردين، وصارت تعتمد عليهم لحكم مواطنيها من عرب وغير عرب. وعندما استطاعت دولة هؤلاء دحر الصليبيين ورد المغول اكتسبت ما يبرر وجودها تبريراً خارجياً.

في ظل دولة الاقطاع العسكري ما كان ممكناً للملكية الفردية أن تشمل جزءاً هامشياً من ثروة المجتمع. فقد سيطرت الدولة على الأرض واقطعتها للعسكر كي يستفيدوا من ريعها وكي يستخدموا هذا الريع في سبيل تجهيز أنفسهم للقتال عندما تدعو الحاجة، وتركت ملكية الأشياء الأخرى لأفراد المجتمع. لذلك اقتصرت الملكية الفردية على الأموال المنقولة وعلى التجارة والأموال المبنية في المدن وبعض الأراضي الزراعية حول المدن.

لكن حتى هذه الملكية الفردية بقيت ناقصة إذا استخدمنا المفهوم البورجوازي الحديث للملكية الفردية. فحسب هذا المفهوم تكون الثروة ملكاً لصاحبها ملكية تامة يحق له التصرف فيها وبيعها وتوريثها كما يشاء ولا يحق لأي شخص آخر ولا للدولة انتزاعها منه.

إن العوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء حق الملكية الفردية حقاً كاملاً في أوروبا نتجت عن كون الدولة المركزية جاءت نتيجة لتطورات اقتصادية طويلة بعد أن كانت ضعيفة في مركزيتها وفي سيطرتها على المجتمع في النظام الفيودالي. فقد كانت الدولة أضعف من أن تستطيع انتزاع ملكية الأرض وغيرها لصالحها. أما في بلادنا حيث الدولة هي التي ترعى المجتمع وتحافظ على استمراره وبقائه فهي أكثر قدرة على انتزاع الملكية لصالحها كلياً أو جزئياً.

لذلك فإن الملكية الفردية في المجتمع الإسلامي، حتى في الأموال المنقولة والأموال المبنية تخضع لعسف الحكام وتعدياتهم، أي لسيطرة الدولة جزئياً. فالمصادرات لأموال وأموال التجار والوزراء وكبار موظفي الدولة وغيرهم كانت أمراً شائعاً مألوفاً. يضاف إلى ذلك أنه عندما كان كبار القادة العسكريين وغيرهم يقفون الأملاك لصالح ذريتهم كان الحكام والولاة ينتزعونها من هؤلاء بوسائل شرعية، وغير شرعية أحياناً. كل ذلك يشير إلى أن الملكية الفردية لم تكن حقاً كاملاً لا يمكن انتزاعه.

يعتبر بعض الباحثين أن عدم اكتمال نمو الملكية الفردية في المجتمع الإسلامي يعود إلى استمرارية عادات القبيلة العربية فيه. هؤلاء يتجاهلون أن الأمر يعود إلى عوامل تاريخية وأن الإسلام جاء تجاوزاً للقبيلة ورداً عليها ورفضاً لعاداتها وتقاليدها. إن تتبع السيرورة التاريخية للمجتمع تدفعنا للاستنتاج بأن دولة الاقطاع العسكري لم تلغ الملكية الفردية إلغاءً كاملاً.

فعندما ضعفت الدولة العثمانية، وهي كانت دولة اقطاع عسكري، واضطرت لتطبيق قانون الطابو تحت وطأة ضغط الدول الأوروبية انتقلت ملكية الأرض إلى أيدي الزعماء المحليين من تجار كبار وقادة عسكريين وموظفين كبار. وقد بدأ هذا الاتجاه في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكنه بعد قرن من الزمن، عندما حققت المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية خضعت مرة أخرى لسيطرة دول انقلابية عسكرية. هذه الدول سيطرت على المجتمع العربي الإسلامي وشددت قبضتها عليه وانتزعت الأرض من الملاكين الكبار في إطار برامج الإصلاح الزراعي. سمحت الدول العسكرية مرة أخرى بانتصار الاتجاه الداعي لملكية الدولة وأضعفت اتجاه الملكية الفردية، وأطلقت على ذلك التسميات الاشتراكية

إن إشكالية ملكية الأرض هي إشكالية تاريخية، وهي جزء من إشكالية أعم واشمل تتعلق بالملكية بشكل عام. ولا يصح إدراجها تحت مفاهيم مطلقة بل يجب فهمها في إطار السيورة التاريخية للمجتمع.

V

إشكالية التراكم

لا شك أن المجتمع الإسلامي خاصة في القرون الخمسة الأولى حقق تقدماً كبيراً على صعيد الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري، حتى أن عدداً كبيراً من وسائل التعامل التجاري والمصرفي (الشيك، الحوالة، المحاسبة، إلخ...) المستخدمة في النظام الرأسمالي الحديث قد عُرفت في المجتمع الإسلامي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم يحقق هذا التراكم قفزة نحو نظام رأسمالي كالذي نعرفه في الغرب الآن؟ للجواب على هذا السؤال يطرح بعض الباحثين إشكالية استحالة التراكم في المجتمع العربي خاصة في مشرقه، ويطرح آخرون إشكالية العلاقة مع الغرب حيث لم يكن هناك تخلف قبل هيمنة الغرب الإمبريالية.

تقول إشكالية استحالة التراكم أن المجتمع العربي، بحكم وقوعه في مناطق جافة واعتماده على سلطة الدولة، أي على السلطة السياسية، لضمان وتأكيد حسن السيورة الاقتصادية، هو مجتمع يعتمد اقتصاده على ركائز غير ثابتة. بتعبير آخر، إن اعتماد الاقتصاد على السياسة يؤدي حتماً إلى عدم استقرار الاقتصاد بحكم عدم استقرار الحياة السياسية. فالدولة في المجتمع العربي الإسلامي قد حرمت منذ البداية من نظام لورثة الحكم أو لانتقاله بوسائل أخرى غير وراثية من حاكم إلى آخر دون صراعات دامية. إن المساواتية

الإسلامية تجعل أولاد الحاكم وحتى اخوته وأقرباءه، متساوين في أحقية كل منهم بتوارث الحكم عندما يموت الحاكم أو يقتل. وأكثر من ذلك، هذه المساواتية تتيح لأي فرد في المجتمع أن يصل إلى سدة الحكم. وكان هذا أحد العوامل التي أتاحت للعبيد (المماليك) الوصول إلى الحكم. فالأقوى، خاصة من بين أبناء الحاكم الذي يموت، أو بين أقربائه وحاشيته هو الذي يستطيع الاستيلاء على الحكم. لكن الاستيلاء على الحكم لا يتم إلا عبر صراعات دامية وحروب أهلية في غالب الأحيان. وقد أدركت الشريعة هذا الأمر فأوجبت الطاعة للحاكم بغض النظر عن الكيفية التي وصل بها إلى الرئاسة وبغض النظر عما إذا كان ظالماً أو عادلاً (مع التفضيل طبعاً لأن يكون عادلاً).

إن عدم استقرار السلطة السياسية قد أدى إلى عدم استقرار مماثل في الحياة الاقتصادية. وأدى ذلك بدوره إلى استحالة التراكم، أو بالأحرى، ما يتم تراكمه في السنين السمان يجري استهلاكه في السنين العجاف. فعدم الاستقرار الاقتصادي يعني تعاقب مراحل التزايد والنقصان.

أما إشكالية العلاقة مع الغرب فهي مسألة بالغة التعقيد. فبعض الباحثين يعتبرون الحروب الصليبية بداية صعود الغرب وتراجع المجتمع الإسلامي، ويعتبرون أن الغرب حقق بعد هذه الحروب مستويات من التقدم التدريجي لم يعد ممكناً تجاوزها في دار الإسلام.

ويعتبر آخرون أن هجمات المغول قد أحدثت دماراً وخراباً شل المجتمع الإسلامي وأضعف إمكانيات التقدم فيه. ويشكك آخرون بمدى الخراب والدمار الحاصلين نتيجة تلك الغزوات ويعتبرون أن دار الإسلام كانت قد أفلست قبل ذلك وأصبحت عاجزة عن التقدم لأسباب داخلية تعبر عنها سيطرة الأيديولوجيا الإسلامية السنية بشكل متصلب.

لكن المجتمع العربي الإسلامي لم يتوقف عن النمو بعد هجمات المغول بل بقي التبادل التجاري مزدهراً بينه وبين الشرق الأقصى من ناحية، وبينه وبين أوروبا من ناحية أخرى. وبقيت دار الإسلام تصدر كثيراً من المواد الزراعية والصناعية. أما من الناحية الثقافية فقد تمت بعض أهم منجزات دار الإسلام العلمية والتكنولوجية والنظرية بعد هجمات المغول.

ويعزو آخرون تراجع المجتمع العربي إلى أن أوروبا اكتشفت طريق الهند حول أفريقيا في آخر القرن الخامس عشر مما جعلها قادرة على الاستغناء عن البحر المتوسط والمرور عبر المشرق العربي ومصر. لكن الدراسات التاريخية حول تجارة البحر المتوسط في القرن السادس عشر تشير إلى أن هذا التراجع لم يحصل في ذلك القرن.

أصحاب نظرية التراجع يشيرون إلى المجتمع العربي الإسلامي وكأنه مجتمع راكد يجهل العالم الخارجي إلى أن استفاق نتيجة الصدمة التي أحدثتها الغزوة النابوليونية في أول القرن التاسع عشر والهيمنة الامبريالية الغربية التي حدثت بعد ذلك. لكن هناك دراسات غربية صدرت مؤخراً تناقض هذه المقولة وتنكر أن المجتمع العربي الإسلامي كان راكداً قبل الغزوة النابوليونية.

قبل الهيمنة الغربية لم يكن هناك فرق كبير في مستويات التقدم بين الغرب والمجتمع الإسلامي. لكن الهيمنة الامبريالية أوقفت تقدم المجتمع العربي، بل دفعته إلى الوراء. ونتج عن ذلك هوة صار من الصعب تجاوزها دون حدوث تبدلات جذرية في بنية المجتمع العربي والغربي معاً. هذه المقولة تنطرح في إطار الأبحاث الدائرة حول الاقتصاد السياسي للتنمية والتخلف. لكنها مقولة تضع نقطة البداية لنفسها في الهيمنة الامبريالية. وفي

الغزوة النابليونية بالتحديد. ومن الواجب تتبع السيرورة التاريخية للمراحل السابقة لذلك قبل الوصول إلى إجابات يقينية، هذا مع العلم أن الدراسات الشمولية حول تاريخ العرب الاقتصادي ما زالت في بداية تطورها

* * *

يحتوي هذا العدد على مجموعة من الدراسات العربية والمترجمة؛ وقد نُشر الأجنبي منها من قبل. وتدور كلها في محور الخراج والإقطاع والمزارعة، وأشكال الملكية المختلفة في المجال الحضاري العربي الإسلامي الوسيط. وهناك تمايزات في الآراء المطروحة للنقاش في مسائل الخراج والإقطاع على حدّ سواء؛ وبخاصة فيما يتصل بالأصل التاريخي للنظامين. بيد أن هذه المجموعة من الدراسات – فيما نعلم – هي الأكثر غنى ودقة بين كلّ ما صدر حتى الآن في مجال التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية. فنرجو أن تكون بداية مفيدة تتلوها ملفات أخرى تتناول القضايا الكبرى في تاريخ أمتنا وحاضرها.

التحرير